المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

السؤال المحوري الأول

السياسة العامة المتعلقة بالشباب

جلسة رقم 4

الإثنين

30 أكتوبر 2017

www.cg.gov.ma

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي لتجديد اللقاء بكم في هذه الجلسة الأولى من نوعها خلال الولاية التشريعية الحالية، في إطار الجواب عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة وفق مقتضيات الفصل 100 من الدستور، باعتبارها مناسبة متجددة ومتميزة للتواصل مع السيدات والسادة النواب المحترمين ومن خلالكم مع عموم المواطنات والمواطنين.

وأود أن أشكر مختلف الفرق على طرحها لهذه الأسئلة الهامة في موضوع السياسة العامة المتعلقة بالشباب، وإتاحة الفرصة للحكومة لعرض تصورها حول هذه **الفئة الحيوية التي يزخر بها المغرب والتي تشكل حوالي ثلث ساكنته**، حيث يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة نسبة **34% من مجموع السكان، وهي رصيد متميز** لبلادنا ورافعة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لما لها من قدرة على الابتكار واتخاذ المبادرة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي.

ولا يخفى عليكم الاهتمام الكبير الذي تحظى به هذه الفئة لدى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وهو ما تجلى في **عدد من** الخطب والرسائل الملكية، آخرها الخطاب السامي الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018، حيث قال جلالته **" وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة."**

وانسجاما مع هذه التعليمات الملكية السامية، وتفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي الذي بوأ الشباب موقعا مركزيا في سياسة الحكومة، فإن الحكومة وضعت سياسة شاملة ومندمجة لفائدة الشباب تقوم على تحسين شروط إدماج هذه الفئة وانخراطها في الحياة العامة.

أولا: بلورة سياسة مندمجة للشباب

تقوم السياسة المندمجة لفائدة الشباب، التي دعا إلى اعتمادها صاحب الجلالة نصره الله، على **منهجية تشاركية** تهدف إلى إشراك مختلف المتدخلين في مجال السياسات العمومية الموجهة للشباب، وإشراكٍ أوسعَ للمجتمع المدني في تنفيذ برامج الوزارة المكلفة بالشباب.

وفي هذا الإطار، تم إعداد أرضية أولية لهذه السياسة، وتقديمها من طرف وزارة الشباب والرياضة في اجتماع المجلس الحكومي بتاريخ 26 أكتوبر 2017، أرضية تقوم على تصور شامل ومندمج للعرض العمومي الموجه للشباب، ينطلق من **تشخيص لواقع هذه الفئة** على مختلف الأصعدة، **ويأخذ بعين الاعتبار انتظارات وتطلعات الشباب المغربي** باختلاف فئاته ومراحله العمرية، بهدف مرافقة الشباب وتحقيق إدماجه الاجتماعي، على نحو يتم معه تحقيق التقائية السياسات القطاعية الموجهة للشباب، ويضمن نجاعة وتناسق تدخلات مختلف الفاعلين، وتثمين المجهودات المبذولة وتعزيز فعاليتها وأثرها على أوضاع الشباب من خلال الطابع الأفقي للسياسة الجديدة المندمجة للشباب.

وتتوزع هذه السياسة المندمجة بين الترفيه والتكوين والتمكين الاقتصادي والتنشئة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والصحية والمشاركة المواطنة وصولا إلى مواكبة الحياة المهنية.

كما تقوم الأرضية المقترحة لبلورة سياسة مندمجة للشباب على **خمسة محاور رئيسية تتكامل فيما بينها**، وتروم مراجعة الخيارات الاستراتيجية وأسلوب تدخل القطاعات الحكومية المعنية وإبداع حلول واقتراحات جديدة:

✓ **الإنصات والتواصل مع الشباب لضمان:**

- الفهم الدقيق للإكراهات ومعرفة عميقة لتطلعات وطموحات الشباب
- التعرف على رغبات وحاجياته الحقيقية
- فسح المجال للشباب للإسهام في بلورة المقترحات والحلول
- العمل على الإدماج الإيجابي للشباب في السياسات والبرامج الموجهة **إليه**

✓ **تجديد وتنويع العرض العمومي المقدم للشباب مع تقوية إشراكهم من خلال:**

- تقوية وملاءمة العروض الخاصة بالبنيات التحتية والتجهيزات والمضامين السوسيو تربوية.
- تقوية الرأسمال البشري المكلف بتأطير الشباب
- تقوية النسيج الجمعوي المهتم بقضايا الشباب
- تجديد نظام تدبير مؤسسات الشباب وإشراكهم في ذلك
- تحفيز الشباب على المشاركة الموسعة والفاعلة وعلى تحمل المسؤولية

✓ **إبداع مبادرات ووسائل التدخل لفائدة الشباب عبر:**

- تنويع العرض الثقافي والتربوي والرياضي الموجه للشباب
- توزيع متوازن لفضاءات التأطير والتوجيه والتنشئة الاجتماعية
- تقوية قدرات الشباب وتشجيعهم على اتخاذ المبادرة

✓ **ضمان التقائية التدخلات العمومية والقطاعية والمجالية الموجهة للشباب**

✓ **إشراك أوسع للشباب وفعاليات المجتمع المدني.**

وتطمح السياسة المندمجة إلى **تحقيق الإدماج الاجتماعي** عبر مراحل متسلسلة **تنتهي بالتمكين للشباب وتحمله للمسؤولية**، من خلال:

- التعرف على الرغبات والحاجيات والطموحات لضمان تقبله وانخراطه
- الحث على المشاركة والمساهمة لكي يصبح شابا مهتما ومعنِياً
- الإشراك في تدبير المؤسسات الشبابية لكي يصبح فاعلاً
- التأطير والتوجيه والتنشئة الاجتماعية لكي يصبح شابا مستقلا بذاته
- ثم الاعتراف والتثمين المرافق والمواكب لمرحلة التمكين

هذا مع ضرورة مواكبة تفعيل هذه السياسة، بالعمل على تطوير منظومة التربية والتكوين التي لا تؤدي بالشكل المطلوب دورها في التأهيل والإدماج

الاجتماعي والاقتصادي للشباب، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف خدمات القرب الموجهة للشباب.

كما يقوم هذا التصور على تجويد وتنسيق السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية التي رغم أنها تخصص مجالا هاما للشباب، إلا أنها تستلزم الرفع من مستوى نجاعتها ومن التناسق والإلتقائية فيما بينها، لتقوية التأثير الإيجابي على أوضاع الشباب وضمان ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية.

وستعمل الحكومة على **إثراء هذا المشروع من خلال مقاربة تشاركية موسعة** في أفق تنزيله وفق منظور يلزم كافة المتدخلين، يترجم هذه التوجهات الاستراتيجية **ويحول هذه الأرضية إلى سياسة وطنية لإدماج الشباب**:

- تحدد برنامج العمل الوطني
- تحدد الإطار المرجعي للتمويل (ميزانية الدولة، الجماعات الترابية، التعاون الدولي والفاعلين الاقتصاديين)
- تضع برمجة متعددة السنوات لتمويل السياسة العمومية وتنفيذ البرامج

ومن أجل تحقيق تعبئة وطنية شاملة وانخراط جهوي في تنزيل هذه السياسة الوطنية للشباب، **نحرص** على **تفعيل دور الجهات الإثنى عشرة للمملكة في هذا الورش**، من خلال التنسيق مع الجهات تحت مسؤولية رؤساء الجهات والولاة لأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بكل جهة، والعمل على صياغة "**ميثاق الشباب: الدولة-الجهة 2018-2022**" واعتماد عقد برنامج موقع من طرف جميع الفاعلين المعنيين يحدد:

- برنامج العمل على مستوى الجهة
- إطار التمويل المشترك من خلال اتفاقيات خاصة
- آليات الحكامة اللازمة لقيادة وتتبع برنامج عمل الشباب الحكومة-الجهة
- الجهة المكلفة بإدارة المشاريع وفق اختصاصات المتدخلين

ثانيا: تدابير إدماج الشباب وانخراطه في الحياة العامة:

في إطار تفعيل السياسة الحكومية في مجال الشباب، **اتخذت** الحكومة جملة من التدابير الهادفة إلى إدماج هذه الفئة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها، من خلال ضمان الإدماجين السياسي والاجتماعي وكذا دعم مساهمة الشباب في الشأن العام.

1-ففي مجال الإدماج الاقتصادي للشباب وتأهيله لولوج سوق الشغل:

تنوعت التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل النهوض بتشغيل الشباب بين إحداث مناصب شغل مباشرة في الميزانية العامة للدولة وتحفيز التشغيل في القطاع الخاص ودعم التشغيل الذاتي للشباب وتعزيز القابلية للتشغيل، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ✓ **إحداث 19265 منصب مالي برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2018، بالإضافة الى 20 ألف منصب شغل بالتعاقد على مستوى قطاع التعليم؛**
- ✓ **تحسين منظومة "تحفيز" تشغيل الشباب لفائدة الشركات والمقاولات الجديدة التي تشغل 10 أجراء عوض 5 أجراء حاليا، بحيث تتحمل الدولة لمدة سنتين التحملات الاجتماعية لهؤلاء الأجراء، فضلا عن الإعفاء من الضريبة على الدخل.**
- ✓ **تنفيذ برنامج "دعم القدرات المقاولاتية للشباب في وضعية هشة بالقطاع غير المهيكل"، بهدف تكوين 5000 شاب وشابة في مجال المقاولات، من خلال تقديم الدعم والمواكبة لهم بغية خلق مقاولات صغرى خاصة بهم.**
- ✓ **مساعدة الشباب على التشغيل الذاتي بتمكينهم من اكتساب معلومات نظرية وتطبيقية في مجال المقاولاتية، وكذا تمويل المشاريع الصغرى الأكثر جودة.**
- ✓ **الشروع في اعتماد برامج وتعاقدات جهوية في اتجاه تفعيل دور الجهة في التشغيل، من خلال مقاربة التقائية وتشاركية (على سبيل المثال الشروع في إطلاق البرنامج الجهوي للتشغيل لجهة الرباط سلا بتاريخ 13 يوليوز 2017 ومع مجلس جهة سوس ماسة والشروع في إعداد ستة برامج جهوية أخرى).**

- ✓ **إلغاء شرط التسجيل لمدة ستة أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب، وهو الإجراء الذي سيساعد في زيادة فرص إدماج الشباب في سوق الشغل.**
- ✓ **الإطلاق الرسمي للبرنامج الثاني لتحدي الألفية المتعلق بالتربية والتكوين المهني والتشغيل وإنتاجية العقار في إطار الشراكة مع هيئة تحدي الألفية الأمريكية للفترة 2017-2022 بما يروم تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل والاندماج المهني؛**
- ✓ **إطلاق صندوق لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة لفائدة الشباب على شكل تمويلات وتسبيقات ومساعدات تقنية لدعم المشاريع ومواكبة الاستثمارات المنجزة، ويصل الدعم إلى 150 ألف درهم للمشروع بالإضافة إلى إمكانية استفادتهم من الشراكة المبرمة بين الوزارة والناشرين والجماعات المحلية لإنجاز مشاريعهم في هذا المجال.**
- ✓ **ملاءمة التكوينات للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، بهدف إرساء آليات للرفع من المردودية الخارجية للتعليم العالي ومن القابلية للتشغيل من** خلال:
  - وضع آليات تتبع إدماج الخريجين؛
  - إعداد برنامج تكوين 10.000 إطار تربوي فني ضمن المجازين لتمكينهم من الحصول على إجازة مهنية جديدة في مهن التدريس؛
  - استكمال تأهيل 25 ألف من حاملي الإجازة من خلال تزويدهم بكفايات ذاتية ومهنية إضافية؛
  - تطوير الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية.
- ✓ **تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية،** من أجل:
  - مواصلة وتقوية مهننة مسالك التكوين المعتمدة، ولا سيما بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح؛
  - توسيع قاعدة الطلبة المسجلين في المسالك الممهنة والشعب العلمية والتقنية؛
  - تقوية وتحسين التكوين في مجال مهن التربية والتكوين؛

- اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة .
- إحداث آلية لتتبع الخريجين بكل جامعة وتعزير البنية المركزية المكلفة بالإشراف على التنسيق بين مراصد تتبع الخريجين بالجامعات وتوطيد معطياتها.

2- أما فيما يتعلق بدعم مساهمة الشباب في الشأن العام:

فإنه يقوم على الركائز التالية:

- ✓ نشر **وتشجيع العمل التطوعي بين الفئات الشبابية عبر تخصيص مساعدات مالية لدعم الأنشطة التطوعية بالمؤسسات التابعة للوزارة (الأوراش الشبابية، استقبال متطوعين شباب مغاربة وأجانب بدور الشباب...).**
- ✓ **تمكين شباب العالم القروي من الاستفادة من مختلف الأنشطة والبرامج، مع الحرص على تنمية شبكة المؤسسات الشبابية والرياضية بالعالم القروي.**
- ✓ **تكوين فئة** الشباب **وتأطيرهم من أجل الترافع الرقمي** حول قضية الصحراء المغربية. ويهدف هذا المشروع إلى امتلاك الشباب المغربي لآليات المرافعة وتعبئتهم بشأن الدفاع عن قضية الصحراء المغربية عبر مختلف الوسائط الرقمية والتكنولوجيات الحديثة، وتمكين هذه الفئة من التكوين الذي يقوي ويعزز مهاراتهم ومعارفهم ومعلوماتهم النظرية والعلمية حول القضية الوطنية في مختلف جوانبها، التاريخية والسياسية والقانونية والدبلوماسية، بما يؤهلهم للإسهام في الدفاع عنها في مواجهة خصوم الوحدة الترابية للمملكة.

3-وأخيرا في إطار التدابير الخاصة بإدماج الشباب، نشير إلى الإجراءات الضامنة للإدماج الاجتماعي

بهدف تلبية حاجيات الشباب المختلفة في مجالات الصحة والتعليم والتكون والثقافة، وذلك من خلال:

في مجال التعليم والتكوين

- ✓ الرفع من **نسبة التسجيل ب 20٪ في جميع المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود (خاصة مجالات الطب والهندسة والتجارة والتسيير) برسم السنة الجامعية 2018/2017؛**

- ✓ اعتماد هندسة لغوية توفر مسارات لمتابعة الدراسة بلغات مختلفة وتضمن حدا أدنى من الكفايات التواصلية للطلبة من خلال الإجراءات التالية:
- ✓ تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث؛
- ✓ وضع نظام للكفاءة اللغوية في اللغتين العربية والإنجليزية وتفعيله؛
- ✓ تفعيل وتعميم مراكز موارد اللغات الأجنبية على الجامعات؛
- ✓ مواصلة مجهودات الدولة للرفع من عدد المستفيدين من المنح؛ وتحسين تدبير وصرفها، وإدخال تعديلات في بعض المواد المتعلقة بمرسوم المنح تحقيقا للاستهداف بإدخال معايير اجتماعية جديدة؛ إذ وصل عدد الطلبة المغاربة الممنوحين سنة 2016-2017 إلى 329.028 طالب وطالبة، كما بلغت الميزانية المخصصة لذلك مليار و720 مليون درهم. ولا زالت طلبات المنح في تزايد .
- ✓ تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة، بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين، وهو الإجراء الذي يسمح بالتمكين التدريجي لحوالي 80 ألف متدرب حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة، بغلاف مالي يناهز 400 مليون درهم.
- ✓ الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء والإقامات الجامعية، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع الخواص لبناء إقامات سكنية خاصة بالطلبة، الشيء الذي سيرفع من الطاقة الاستيعابية؛
- ✓ دعم وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية والاجتماعية للطلبة، وتحسين ظروف تنقلهم.
- ✓ إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للصحة المدرسية والجامعية وتعزيز صحة الشباب تروم تطوير استجابة متكاملة ومنسقة ومستمرة لجميع الخدمات التي يتم تقديمها وتقوية التنسيق البين قطاعي في إطار عام من التعاون متعدد القطاعات والمشاركة الجماعاتية.
- ✓ إطلاق برنامج محاربة المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية، للحد من المخاطر المحدقة بالتلاميذ سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

- ✓ **تفعيل تدبير التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة (AMOE) بشراكة مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (الهيئة المكلفة بالتعويض)، وبالتنسيق مع الجامعات ومؤسساتها التعليمية فيما يتعلق بعملية تسجيل الطلبة وحصولهم على رقم الانخراط؛**
- ✓ **ومن المتوقع أن يستفيد من التغطية الصحية الإجبارية عن المرض 280 ألف**
- ✓ **طالب بمؤسسات التعليم العالي العام والخاص بميزانية إجمالية تقدر ب110 مليون درهم؛**
- ✓ **إعداد برامج وأنشطة وقائية وتحسيسية ضد بعض الأمراض والآفات (السيدا، التدخين، المنشطات، الشغب...وغيرها)؛**
- ✓ **إحداث مراكز مرجعية للصحة المدرسية والجامعية: وهي مؤسسات تهدف إلى تمكين التلاميذ والطلبة من التكفل الملائم بالمشاكل الصحية من خلال تحسين مسارات الولوج للعلاجات وبالتالي** تعزيز التكفل بالأمراض والاضطرابات.

في المجال الجمعوي والثقافي:

- ✓ **دعم وتقوية العمل الجمعوي الشبابي في تحقيق تنشيط سوسيو ثقافي ورياضي للشباب، عبر تخصيص مساعدات مادية لتيسير وإنجاز برامج وأنشطة الجمعيات المحلية والوطنية.**
- ✓ **الاهتمام بمؤسسات الشباب والطفولة والمرأة التابعة لوزارة الشباب والرياضة، باعتبارها مؤسسات تربوية واجتماعية تساعد على تكوين الطفل والشاب وإدماجهم في المجتمع، من خلال:**
- ✓ **دعم مختلف أنواع التعبير لدى الشباب من خلال برامج: مسرح الشباب، وموسيقى الشباب، والفنون التشكيلية، ومختلف الأنشطة الثقافية الأخرى، إضافة إلى تيسير ولوج لشباب لمختلف وسائل الإعلام.**
- ✓ **وضع المركز الوطني للإعلام والتوثيق رهن إشارة الشباب لتسهيل ولوجهم للمعلومات من خلال الأنشطة المتنوعة التي يقدمها، وكذا من خلال مختلف نقط إعلام الشباب المتواجدة بجل مؤسسات دور الشباب التي تسعى إلى تبسيط مساطر إيصال المعلومات للشباب.**

- ✓ **تنظيم مجموعة من البرامج والأنشطة بدور الشباب والمؤسسات النسوية لفائدة الشباب والفتيات غير المتمدرسين، أو الذين لم يتمكنوا من إتمام دراستهم، تهم دروس محو الأمية والتكوين المهني...وغيرها؛**
- ✓ **الاشتغال على تطوير العرض التكويني الموجه للشباب في مجال الإعلام والاتصال، سواء من خلال التكوين النظامي بالمعاهد التابعة لقطاع الاتصال، أو من خلال التكوين المستمر للشباب الصحفي، عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين الشباب على المستوى المركزي أو في عدد من الجهات؛**
- ✓ **إعداد برامج وأنشطة ثقافية وفنية تهم مجالات المسرح، والموسيقى، والفنون التشكيلية... مع تنظيم مسابقات على الصعيدين الإقليمي والجهوي، والتي تتوج سنويا بتنظيم مهرجانات وطنية لاختيار أجود الأعمال والفرق المشاركة في هذه المسابقات، واستحداث جوائز وطنية محفزة وكمثال على ذلك إحداث جائزة وطنية تحت اسم "الجائزة الوطنية للفنانين التشكيليين الشباب" تحفيزا للفنانين الشباب على المبادرة والابتكار ومواصلة جهودهم الإبداعية والخلاقة في الميدان؛**
- ✓ **تشجيع السياحة الثقافية للشباب سواء داخل المغرب أو خارجه، بهدف تمكينهم من التعرف والانفتاح على** ثقافات الدول الشقيقة والصديقة

وفي الأخير، لا يفوتني أن أجدد التأكيد على عزم الحكومة على مواصلة الاهتمام بفئة الشباب بما يبوئها المكانة اللائقة بها ضمن السياسات العمومية، ولا شك أن تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والذي صادق مجلسكم الموقر على القانون المتعلق به، سيكون له بالغ الأثر في تحقيق أهداف النهوض بأوضاع الشباب وإدماجه في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.